

والقراءات القرآنية

الأحرف السبعة

للاستاذ محمد يعقوب خبيزة

لقد أنزل القرآن الكريم على أحرف سبعة سجلت في مجموع المصاحف العثمانية ونقلها القراء عبر الأجيال المتتالية، مما ينقض دعوى استحداث القراءات القرآنية بعد زمن البعثة المحمدية.

ولتفصيل هذه الخلاصة فإني أعقد في هذه المقالة المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : نزول القرآن على أحرف سبعة.

المبحث الثاني : تدوين الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية.

المبحث الثالث : القراء... والقراءات القرآنية.

المبحث الرابع : تفرض ادعاء استحداث القراءات القرآنية.

المبحث الأول : نزول القرآن على أحرف سبعة.

دليل نزول القرآن على أحرف سبعة :

إن نزول القرآن على أحرف سبعة قضية متفق عليها بين علماء المسلمين استناداً منهم على حديث نبوي شريف ينص على ذلك بالمنطوق الصريح، وقدروته مختلف كتب السنة عما ينيف عن العشرين من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فلقد رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس، ورواه البخاري عن عبد الله بن مسعود، ومسلم عن عمر بن الخطاب، وعن أبي بن كعب، ورواه الترمذي عن أبي بن كعب، ورواه الامام أحمد عن عمرو بن العاص، ورواه الحاكم وابن حبان عن ابن مسعود؛ ورواه الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم؛ ورواه ابن جرير الطبري عن أبي هريرة...

كل هؤلاء الأئمة الأعلام روه عن أولئك الصحابة الكرام بطرق وألفاظ مختلفة؛ ولكنها متقاربة وتتحد في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف... بل إن الامام الحافظ أبا يعلى روى في سنده الكبير أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر : أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال : «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف» لما قام» فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»، فقال عثمان (رض) : وأشهد معهم.

ولعل هذه الجموع التي روت هذا الحديث والتي لا يمكن توطؤها على الكذب هي التي جعلت الامام أبا عبيد بن سلام يقول بتواتره، الأمر الذي يجعلنا نقطع بصدوره عن النبي ﷺ (1).

ملاحظات مؤطرة لنزول القرآن على أحرف سبعة :

ونحن عندما نستعرض مختلف روايات حديث نزول القرآن على سبعة أحرف نسجل الملاحظات التالية :

1 — إن الأحرف السبعة تتعلق بالألفاظ والتلفظ لا بالمعاني، ويدل على ذلك رواية البخاري ومسلم — واللفظ للبخاري — إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرت حتى سلم، ثم لبته بردائه — أو بردائي — قلت : من أفراك هذه السورة ؟ قال : «أقرأها رسول الله ﷺ، قلت كذبت فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : «يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأها، وأنت أقرأني سورة الفرقان فقال رسول الله ﷺ : «أرسله ياعمرو، اقرأ يا هشام» : «فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، قال رسول الله ﷺ : «هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ : وإن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه» (2).

2 — ان الحروف السبعة كلها على اختلافها موحى بها من قبل الله تعالى لمحمد

(1) انظر «الاتقان في علوم القرآن» ج : 1 ص : 108 — «مناهل العرفان في علوم القرآن» — ج : 1 ص : 142/138 — «مباحث في علوم القرآن» — القطان — ص 169.

(2) صحيح البخاري : 6/152 — صحيح مسلم : 2/202 — أخرجه ابن الديبع الشيباني في «تيسير الوصول» — ج : 1 ص : 206 وقال : «أخرجه الستة»

عليه السلام؛ ويدل على ذلك ما جاء في رواية البخاري ومسلم السابقة — «هكذا أنزلت» وقوله «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» ويدل عليه أيضا رواية البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : رسول الله ﷺ : «أقراني جبريل على حرف فراجعتة، فلم أزال أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

3 — ان الأحرف السبعة كلها متلقة عن رسول الله ﷺ؛ ويدل على ذلك ما جاء في رواية البخاري ومسلم — السابقة عن عمر رضي الله عنه — من قول هشام بن حكيم — عندما سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أقره سورة الفرقان — «أقرانيها رسول الله ﷺ» وإجابة عمر رضي الله عنه «فوالله ان رسول الله ﷺ أقراني هذه السورة التي سمعتك تقرأها»

كما يدل على هذا أيضا رواية الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أقراني ابن مسعود سورة أقرانيها زيد بن ثابت — وأقرانيها أبي بن كعب، فاختلفت قراءتهم، فبقراءة أيهم أخذ فسكت رسول الله ﷺ وعلي كرم الله وجهه إلى جانبه فقال علي : (ليقرأ كل انسان منكم كما علم فإنه حسن جميل).

4 — إنه تجوز القراءة بأي واحد من الحروف السبعة، ولا يجوز منع أحد من القراءة بأيها شاء، ما دامت كلها منزلة من الله تعالى، ومتلقة عن رسول الله ﷺ؛ ويدل على ذلك أنه لم يرد في أية رواية من روايات الحديث تعيين حرف معين منها والنهي عما سواه، بل ان النبي ﷺ أقر كل واحد على قراءته التي سمعها منه، بل قال علي كرم الله وجهه بمحضه وسمعه ﷺ وكما في رواية الطبري والطبراني السابقة — ليقرأ كل انسان منكم كما علم فإنه حسن جميل.

ويدل عليه أيضا ما أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي ﷺ يقرأ خلافا قال : فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي ﷺ فقال : «كلا كما محسن». وما أخرجه الامام أحمد بسنده عن أبي قيس — مولى عمرو بن العاص — عن عمر أن رجلا قرأ آية من القرآن فقال له عمر إنما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأبى ذلك قرأتهم فلا تماروا» — أي لا تشكوا ولا تجادلوا.

5 — إن نزول القرآن على سبعة أحرف لم يكن شائعا في بداية الأمر بين الصحابة رضي الله عنهم ثم ذاع وانتشر بينهم وأخذ كل منهم يقرأ بالحرف الذي تلقاه

من الرسول ﷺ سماعاً أو نقلاً عنه حتى تواترت سائر الحروف زمن النبي ﷺ بينهم ونقلت لمن بعدهم تواتراً كذلك؛ ويدل على هذا ما يستفاد من الروايات السابقة من وقوع مشادات بين الصحابة دفاعاً وصيانة للقرآن أن يصيبه أدنى تغيير ولكن لما ذاع بينهم ذلك وشاع حسم ما بينهم من خلاف في هذا الشأن روى الحاكم؛ وابن حبان — بسندهما — عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : أقرأني رسول الله ﷺ سورة، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل : أقرأها، فإذا هو يقرأها حروفاً ما أقرأها، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فاخبرناه؛ فتغير وجهه وقال : «إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف» ثم أسر إلى علي كرم الله وجهه شيئاً فقال علي : «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم». قال فانطلقنا وكل رجل يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبه» (3).

أرجح الأقوال في معنى الأحرف السبعة

وبناء على تلکم الملاحظات السابقة فاننا نرى أن أرجح الأقوال في معنى الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن (4) هو ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي في «اللوائح» (5) معتمداً على استقراء سائر القراءات — وهي ترجع في أساسها إلى نزول القرآن على سبعة أحرف كما سنوضح ذلك بعد — متمسكاً بمناط الاختلاف فيما بينها في كل آية قرئت قراءات متعددة عن مختلف القراء المشهورين تواترت قراءتهم أو لم تتواتر... فوصل إلى أن الحروف السبعة عبارة عن أوجه في القراءة لا تخرج عن سبعة مهما كثر التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ومهما تعددت القراءات وطرقها ولو في الكلمة الواحدة.

فقوله تعالى : ﴿مالك يوم الدين﴾ — الفاتحة : 4 — ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ العشرة، وقوله تعالى : ﴿وعبد الطاغوت﴾ المائة : 60 — ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة وكلمة «أف» أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة... ومع ذلك فإن الاختلاف في كل ما سبق وغيره لا يخرج — على كثرتة — عن وجوه سبعة، وهي :

- (3) انظر «مناهل العرفان...» ج 1 ص : 132/137
- (4) لقد أورد السيوطي في الاتقان — النوع السادس عشر — خمسة وثلاثين قولاً في ذلك بعد أن قال : أنها أربعون وفصل الشيخ الزرقاني في «مناهل العرفان» أحد عشر قولاً، وأورد بإيجاز تسعة أقوال أخرى... وانظر ما قاله الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث في «فتح الباري» ج 9 ص : 23.
- (5) نعتد في ذلك على تصوير الشيخ الزرقاني لمذهبه في «مناهل العرفان» ج : 1 ص : 148 وما بعد.

1 — اختلاف الأسماء : كاختلافها في الافراد والثنوية والجمع، أو في التذكير والتأنيث، ومثاله : قوله تعالى : ﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾ المؤمنون : 8 — حيث قريء (لأمانتهم) بالافراد أيضا.

2 — اختلاف الأفعال كاختلافها بين ماض ومضارع وأمر، ومثاله : قوله تعالى : ﴿فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا﴾ — سبأ : 19 — بصيغة الدعاء، وقريء ﴿ربنا بعد بين أسفارنا﴾ بصيغة الأخبار.

3 — اختلاف وجوه الاعراب، ومثاله : قوله تعالى : ﴿ولا يضار كاتب ولا شهيد﴾ البقرة : 282 — قريء بفتح الراء من (يضار) على أن (لا) ناهية جازمة والفتحة لادغام المثلين وقريء بضم الراء في (يضار) على أن (لا) ناهية غير جازمة.

4 — الاختلاف بالزيادة والنقص، ومثاله : قوله تعالى : ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى وما خلق الذكر والأنثى﴾ الليل : 3/1 — قريء بهذا اللفظ وقريء بجر (الذكر والأنثى) عطفا على (النهار والليل) مع حذف كلمة (ما خلق).

5 — الاختلاف بالتقديم والتأخير ومثاله قوله تعالى : ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾. ق : 19 — وقريء أيضا ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾.

6 — الإختلاف بالإبدال، ومثاله قوله تعالى : ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشرها ثم نكسوها لحما﴾ — البقرة : 259 — قريء (ننشرها) بالزاي، وقريء (ننشرها) بالراء. وقوله تعالى ﴿وطلح منضود﴾ الواقعة : 29 بالحاء، وقريء — أيضا — (وطلع منضود)، بالعين.

7 — إختلاف اللهجات، ومثاله : قوله تعالى : ﴿وهل أتاك حديث موسى﴾ طه — 9، قريء بالفتح والإمالة في (أتى) وفي (موسى) كما قريء بالترقيق والتفخيم والاظهار والادغام... ونحو ذلك.

وهكذا يتبين لنا أن الاحرف السبعة عبارة عن وجوه سبعة إليها ترجع سائر الاختلافات في القراءة، دون أن تلتزم هذه الوجوه السبعة في الكلمة الواحدة ولا في كل كلمة أو آية من القرآن الكريم.

وليس في نزول القرآن على سبعة أحرف — بهذا المعنى — مناقضة لقوله تعالى : ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾ النساء 82 — وذلك لأن الاختلاف الذي تنفيه هذه الآية عن القرآن هو الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، أما الاختلاف الذي تشبهه أحاديث نزول

القرآن على سبعة أحرف فهو اختلاف بمعنى التنويع في طرق أداء القرآن والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف، وبشرط التلقي فيها كلها عن رسول الله ﷺ. وإلى هذا أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله : (لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه، فإنه لا يختلف ولا يتساقط ألا ترون أن شريعة الاسلام واحدة حدودها وقراءاتها، وأمر الله فيها واحد، لو كان في الحرفين حرف يأمر بشيء وينهي عنه الآخر، لكان ذلك الاختلاف. ولكنه جامع ذلك كله ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبة عنها، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله).

كما أنه ليس في نزول القرآن على سبعة أحرف — بالمعنى المتقدم — مناقضة لما هو مقرر من أن القرآن أنزل بلغة قريش، وذلك لأن تلك الوجوه السبعة واقعة كلها في لغة قريش، حيث أن هذه اللغة كانت مجمع لغات منتقاة من بين لغات القبائل العربية كافة بسبب أن قريش قبيل نزول القرآن كانت تنتقي ما تستملحه من لغات غيرها — عند التقائها بهم في مواسم الحج والعمرة وإقامة الأسواق التجارية بمكة — وتستعمله بعد أن تهذبه وتصقله ... حتى أصبحت لغة قريش هي أفصح لغات العرب قاطبة، تمثلت فيها سائر ألسنتهم، وأصبحت هي لغة الأدب التي يثرها الأدباء للتعبير عن أفكارهم وعواطفهم ... ولذلك لما نزل القرآن بها لم تخرج الوجوه السبعة عما هو معهود وموجود فيها وصدق الله العظيم القائل في محكم التنزيل ﴿وإنه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين﴾ الشعراء : 195.

المبحث الثاني : تدوين الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية

الدافع إلى تدوين المصاحف العثمانية

وما كاد يحل عهد عثمان رضي الله عنه حتى كان الصحابة رضي الله عنهم قد انتشروا في مختلف الآفاق التي وصلها الاسلام، فأخذ كل واحد منهم يقرأ القرآن بالحرف أو الحروف التي تلقاها من النبي ﷺ أو ممن حفظه القرآن، ويحفظ الآخرون بالوجه الذي عنده ... فبرز بين الناس اختلاف في حروف الأداء ووجوه قراءة القرآن بلغ حد المشادة والتراشق بالتهم ... أخرج ابن أبي داود في «المصاحف» من طريق أي قلابة «قال لما كانت خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل العلماء يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك للمعلمين، حتى كفر

بعضهم بعضاً، فبلغ ذلك عثمان، فخطب فقال : انتم عندي تختلفون فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافاً» (6).

ذلكم الاختلاف بين القراء في أداء الحروف التي نزل بها القرآن حدا بعثمان رضي الله عنه — بإشارة جمع من الصحابة — إلى العمل على حسم ذلك الاختلاف. فعهد إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ — وهم زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص، وعبد الرحمان بن الحارث بن هشام — بنسخ مصاحف من الصحف التي كانت عند حفصة والتي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه فنفذوا ما وكل إليهم حيث كتبوا نسخاً من القرآن بعث عثمان رضي الله عنه بكل واحدة منها إلى أفق وأبقى لنفسه مصحفاً يقرأ به، فكان كل مصحف من هذه المصاحف إماماً في رجوع الناس إليه وتعويلهم عليه... وما بدل على كل ذلك :

— ما أخرجه البخاري عن ابن شهاب ان انس ابن مالك حدثه : ان حذيفة ابن اليمان قدم إلى عثمان — وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وادريجان مع أهل العراق، فافزع حذيفة اختلافهم في القراءة — فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى... فأرسل إلى حفصة : أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمان ابن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم، ففعلوا؛ حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق» (7).

— وما أخرجه ابن أبي داود — بسند صحيح — عن سويد بن غفلة قال : قال علي لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا. قال ما تقولون في هذه القراءة ؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول : إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً، قلنا فما ترى ؟ قال : أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا : نعم ما رأيت (8).

(6) انظر : تفسير الطبري — ج : 1 ص 61/62 والاتقان ج : 1 ص : 79

(7) انظر في صحيح البخاري 151/6 وفي «تيسير الوصول» ج : 1 ص : 210/209 وفي الاتقان 79/1

(8) الاتقان — ج : 1 ص : 79.

الخلاف في احتفاظ المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة

وإذا كان الدافع إلى جمع القرآن باستنساخ مصاحف منه في عهد عثمان رضي الله عنه هو حسم داء الاختلاف الذي برز بين الناس في أداء الحروف التي نزل عليها القرآن فما هي الوسيلة التي سلكتها اللجنة المكلفة بهذا العمل إلى تحقيق ذلك الهدف ؟ هل هي نفي وإلغاء سائر الأحرف إلا واحدا منها، أو هي الحرص على إبقاء سائر الأحرف بتدوينها وتسجيلها في مجموع المصاحف التي استنسختها ؟ لقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب أهمها :

1 — مذهب النافين لبقاء الأحرف السبعة في المصاحف العثمانية : حيث ذهبوا إلى أن تلکم المصاحف لم تشتمل الا على حرف واحد من الحروف السبعة، وقالوا : إن الأحرف السبعة كانت في صدر الاسلام أيام الرسول ﷺ وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان رضي الله عنهم، ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعا لكلمة المسلمين، فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة، ونسخت اللجنة المصاحف بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده (9) ومن ذهب هذا المذهب :

— بن التين حيث قال : «... وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشى من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعا للخرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت فاقصر على لغة واحدة»

— والحارث المحاسبي يذهب نفس المذهب حيث يقول : «المشهور عند الناس ان جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار، لما خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات. فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن...» (10).

(9) نفسه وانظر : «مناهل العرفان...» ج : 1 ص

(10) الاتقان — ج : 1 ص : 80/79

— وابن جرير الطبري كذلك يذهب المذهب نفسه فيقول فيما فعله عثمان : «وجمعهم على مصحف واحد وحرف واحد وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها طاعة منها له، ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها — ونقض آثارها فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحود منها صحتها و صحة شيء منها، ولكن نظرا منها لأنفسها وسائر أهل دينها، فلا قراءة للمسلمين اليوم الا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية.

فان قال بعض من ضعفت معرفته : وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ، وأمرهم بقراءتها ؟ قيل : إن أمره إياها بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة، لأن القراءة بها لو كانت فرضا عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة عند من يقوم بنقله الحجة، ويقطع خبره العذر، ويزيل الشك من قراءة الأمة، وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل عن أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين بعد أن يكون في نقله القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة.

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا من ذلك كان هو النظر إلى الاسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم، فهم أولى من فعل ماله فعلوه كانوا إلى الجنائية على الاسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك» (11).

2 — مذهب المتشين لبقاء الأحرف السبعة كلها في مجموع المصاحف العثمانية حيث ذهبوا إلى أن الصحابة الاربعة الذين نسخوا المصاحف في عهد عثمان — رضي الله عنهم أجمعين قد حرصوا على أن تكون تلك المصاحف جامعة في مجموعها لسائر الأوجه السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم...

(11) تفسير ابن جرير الطبري — ج 1 : ص : 63/64.

ومن ذهب هذا المذهب القاضي أبو بكر في «الانتصار» حيث قال «لم يقصد عثمان قصد أي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحيين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك» (12).

أما الكيفية التي مكنت لجنة الأربعة من إبقاء هذه الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن شائعة بين مجموع المصاحف العثمانية — عند أصحاب هذا المذهب — فتجلى في المنهجية التي سلكتها في استنساخ ما استنسخته من مصاحف قرآنية وتتلخص هذه المنهجية في الالتزام بالبند التالية :

1 — ألا يعتبروا الوجه صحيحا إلا إذا تواتر بقراءة الجمع الغفير من الصحابة عن النبي ﷺ، حتى إنهم كانوا يتوقفون لسماع لفظها من الشخص الذي سمعها من رسول الله ﷺ مباشرة.

أخرج ابن اشتة عن أبي قلابة قال : «فكانوا إذا اختلفوا وتذارعوا في أي آية قالوا : هذه أقرأها رسول الله ﷺ فلانا — فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث — أي ليال، كناية على بعد المسافة — فيقال له : كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا فيقول : كذا وكذا فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكانا...» (13).

2 — عندما يتواتر وجه من الوجوه الراجعة إلى اختلاف اللهجات فقط، ويتواتر وجه آخر في اللفظ نفسه، ويقع الخلاف بين لجنة الأربعة — فإنهم يكتبونه بلغة قريش لأنه بها أنزل، ولأن التواتر متوافر فيها أكثر.

أخرج الترمذي عن ابن شهاب قال : «...واختلفوا يومئذ في (التابوت) (14) فقال زيد بن ثابت (التابوت) وقال ابن الزبير وسعيد بن العاص.. (التابوت) فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال : اكتبوه (التابوت) فإنه بلسان قريش (15).

3 — اللفظ الذي يختلف فيه وجوه القراءات، وتتواتر كلها، ولا يمكن رسمه في الخط محتملا لتلك الوجوه كلها فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه في مصحف ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى في مصحف آخر (وصى) و (أوصى)

(12) الانتقان — ج : 1 ص : 80

(13) نفسه — ج : 1 ص : 79

(14) من قوله تعالى «أن آية ملكه أن ياتيكم التابوت فيه سكينه من ربكم» البقرة 248 أو من قوله تعالى : «... ان اقدفيه في التابوت فاقدفيه في اليم فليلقه اليم بالساحل» طه : 39 إذ هما الآيتان اللتان وردت فيها كلمة التابوت في القرآن كله.

(15) وانظر في «تيسير الوصول...» ج : 1 ص : 210

4 - اللفظ الذي يختلف فيه وجوه القراءات، وتتواتر كلها، ويمكن رسمه في الخط محتملا لتلك الوجوه كلها بترك الإعجام والشكل فإنه يكتب كذلك، بل ان المصحف العثماني لم يكن إذاك معجما ولا مشكولا - حتى يكون محتملا لها : «فتبينوا = فتثبتوا» (يعكفون)، بضم الكاف وكسرهما ويلحق بذلك رسم ألف صغيرة بين يدي الحرف للإشارة إلى ان كلا من قراءة المد وعدمه متواتراتان (لأمتنهم) = (لأماناتهم) = (لامانتهم).

والذي دعا لجنة الأربعة إلى الإلتزام ببند تلكم المنهجية هو أن القرآن بوجوهه السبعة كلها منقول عن النبي ﷺ تواترا، ورسول الله ﷺ يقول في أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف والتي سبق ذكر بعضها : «فبأي ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا» فكانت طريقتهم في الكتابة أدنى إلى الاحاطة بالقرآن على وجوهه السبعة كلها، فلا يقال إنهم أسقطوا وجها من وجوهه، أو منعوا أحدا من القراءة به، ومن أراد التثبت بصحة وجه من الوجوه فعليه أن يرجح إلى ماروي حفظا متواترا على السنة الحفاظ الذين لا يحضون كثرة، وإلى ما هو مسجل في مجموع المصاحف العثمانية غير مقتصر على بعضها وبذلك يرتفع الخلاف، من غير أن يكون قد أهمل أي وجه من الوجوه التي نزل عليها القرآن الكريم.

ترجيح بقاء الأحرف السبعة في مجموع المصاحف العثمانية

ولقد استطاع الشيخ الزرقاني ان يقنع برجحان هذا المذهب الأخير، وذلك عندما أعطانا نماذج لكل الأوجه السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم - بالمعنى المتقدم - في مجموع المصاحف العثمانية فقال : «... ونحن إذ رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقص، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب وهو : أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه في هذه الأحرف كلا أو بعضا : بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن حرف منها رأسا. ونبين ذلك في المذهب الذي اخترناه :

اما الوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء إفرادا وجمعا... الخ نحو قوله سبحانه ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ المؤمنون : 8 - المقروءة بجمع الأمانة وافرادها - فقد اشتمل عليها المصحف إذ الرسم العثماني فيه هكذا (لأمتنهم) برسم

المفرد في الحروف، ولكن عليها الف صغيرة تشير إلى قراءة الجمع، وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثاني، وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه : ﴿يَعْكفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ — الأعراف 138 — المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل — فقد وافقت كلتا القراءتين، والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً. وأما الوجه الثالث وهو اختلاف وجوه الأعراب كقراءة : ﴿وَلَا يَضَارُ كَاتِبُ﴾ البقرة : 282 — بفتح الراء وضمها، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

وأما الوجه الرابع، وهو الاختلاف بالنقص والزيادة — فمنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : 89 — ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ — وقريء : «تجري من تحتها الأنهار — بزيادة لفظ : (من) — وهما قراءتان متواترتان، وقد وافقت كلتاها رسم المصحف، بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي، لأن لفظ (من) ثابتة فيه، وأما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت فيه أي في غير المصحف المكي.

ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو قوله سبحانه ﴿وَكَانَ وِراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ — الكهف : 79 — وقرأ ابن عباس هكذا : ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً غَصْباً﴾ — بزيادة كلمة (صالحه) فإن هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية، فهي مخالفة لخط المصحف، وذلك لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أي عرض القرآن من النبي ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة، ويدل على هذا النسخ إجماع الأمة على ما في المصاحف (16).

وأما الوجه الخامس : وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير فهو مثل سابقه : منه ما هو موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه من سورة التوبة : 111 — ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ حَقًّا﴾ — قريء الفعل بالبناء للفاعل في الأول وللمفعول في الثاني،

(16) هذا بناء على القول بأن من القرآن ما نسخت تلاوته — وهي قضية مختلف فيها — وأما على القول بعدم نسخ التلاوة فإن عدم تسجيل تلك الزيادة في أي مصحف من المصاحف العثمانية يدل على عدم تواترها — أي الزيادة — وبالتالي عدم قرأتها...

وقريء بالعكس، وهما قراءتان متواترتان، ولا يخالف شيء منهما رسم المصحف (لعدم شكل المصحف إذاك)

ومنه ما خالف رسم المصحف نحو قوله سبحانه : ﴿وجاءت سكرة الموت بالحق﴾ — ق : 19 وقريء ﴿وجاءت سكرة الحق بالموت﴾ فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق وطلحة بن مطرف وزين العابدين رضي الله عنه، لكنها لم تتواتر. فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، وبإجماع الصحابة على المصحف العثماني، فلا يجوز القراءة بها : بخلاف القراءة الأولى لأنها وافقت خط المصحف واستقرت القراءة بها دون نسخ : ومثل ذلك قوله سبحانه : ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ النصر : 1 وقريء : ﴿إذا جاء فتح الله والنصر﴾ فالأولى هي التي وافقت الرسم، والثانية لم توافقه فهي منسوخة أيضا لما ذكرنا (17).

وأما الوجه السادس وهو الاختلاف بالابدال — فقد وافق بعضه رسم المصحف وخالفه البعض الآخر أيضا، مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه : ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ — الحشرات : 6 — وقريء : (فتثبتوا) وهما قراءتان متواترتان وتوافق كلتاهما رسم المصحف (لعدم الإعجام يومئذ). ومثال الثاني قراءة ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله﴾ وقراءة ﴿وتبكون الجبال كالصوف المنفوش﴾ فإنهما مخالفتان لرسم المصحف وذلك لنسخها بالعرضة الأخيرة أيضا (18) واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه وهو قراءة : ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾ — الجمعة : 9 — وقراءة ﴿كالعهن المنفوش﴾ — القارعة : 5.

وأما الوجه السابع وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة، لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة، وهو ظاهر، وتجدر شواهد كثيرة في خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو : ﴿وهل أتيك حديث موسى﴾ فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد التاء، وبقلب ألف موسى ياء، ومن غير شكل ولا إعجام (19).

(17) هذه الفقرة مبينة أيضا على القول بأن من القرآن ما نسخت تلاوته، أما على القول بعدم نسخ التلاوة فإن مالا يوافق أي مصحف من المصاحف العثماني فذاك دليل على عدم تواتره وبالتالي عدم قرآنيته.

(18) انظر الهامش السابق.

(19) انظر (مناهل العرفان) — ج : 1 ص 164/161

المبحث الثالث : القراء... والقراءات القرآنية.

نشوء القراءات ... والقراء العشرة

ومهما اختلف العلماء في شأن احتفاظ المصاحف العثمانية بجميع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم أو ببعضها أو بواحد منها... فمما لا شك فيه ان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، قد انتشروا فيما فتحوه من أقاليم، فأخذ كل منهم يقرأ لنفسه ويحفظ أهل الاقليم الذي نزل فيه بالحرف الذي تلقاه عن رسول الله ﷺ في مصحف عثمان رضي الله عنه... قال ابن الجزري : «وقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذي تلقوه من في — فم — رسول الله ﷺ ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ...» (20)

«ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم، ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم...» (21).

ولقد كان أهم ما قام به هؤلاء القراء هو أنهم تلقوا تلك الأحرف عن سبقهم وجمع كل منهم ما بلغه منها — بالاضافة إلى التواتر بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ؛ وأمام ما أبلاه أولئك القراء من جهود في هذا المضمار وما قاموا به من دقة التوثق... فقد اشتهرت قراءتهم في الأمصار الاسلامية ونسب إلى كل واحد منهم قراءة تجمع من تلك الحروف السبعة ما صح عنده جاء في «جمع الجوامع» مانصه : «القراءات السبع متواترة تواترا تاما نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب لمثلهم... وهلم، ولا يضركون أسانيد القراء أحادا اذ تخصيصها بجماعة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، بل هو الواقع : فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وهلم جرا وإنما اسندت إلى الأئمة المذكورين، ورواتهم المذكورين، في أسانيدهم، لتصديهم لضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكمل فيها» (22).

بل لقد جاء في «الفكر السامي» ما يفيد أن القراءات العشر كلها متواترة وإن أنكر الشوكاني في «إرشاد الفحول» تواتر السبع... وفي ذلك يقول الشيخ

(20) «النشر...» لابن الجزري 7/1 — 8.

(21) نفسه ص : 9.

(22) «جمع الجوامع»

الحجوي — تحت ترجمة «مادة الفقه الاسلامي» — «مادنه أمور أربعة : الأول منها القرآن العظيم الذي احتوى عليه المصحف الكريم، أعني القراءات السبع التي هي متواترة بلا خلاف، وقيل : العشر كلها متواترة» (23) والمسألة مبسطة في كتب الأصول، وفي «جامع المعيار» (24) كلام نفيس في هذا الموضوع فارجع إليه — ولا تغتر بكلام الشوكاني الذي أنكر تواتر السبع في (إرشاد الفحول) فإنه يؤدي إلى إنكار تواتر القرآن، وقد بينا ذلك في كتابنا في الأصول، وأما ما وراء العشر كقراءة مصحف ابن مسعود فهي الآن محكوم بشذوذها».

وعلى كل حال فإن الواقع المستقر في الأذهان هو ما سجله ابن خلدون في مقدمته حيث قال : «والقرآن كلام الله المنزل على نبيه المكتوب بين دفتي المصحف وهو متواتر بين الأمة، إلا أن الصحابة روه عن رسول الله ﷺ على طرق مختلفة في بعض ألفاظه وكيفيات الحروف في أدائها وتنوّل ذلك واشتهر إلى أن استقرت منها سبع طرق معينة، تواتر أيضا نقلها بأدائها، واختصت بالانتساب إلى من اشتهر بروايتها من الجمل الغفير، فصارت هذه القراءات السبع أصولا للقراءة وربما زيد بعد ذلك قراءات أخر لحقت بالسبع إلا أنها عند أئمة القراءة لا تقوى قوتها في النقل، وهذه القراءات السبع معروفة في كتبها» (25)

والواقع هو أن القراء كثيرون ذكر منهم ابن الجزري طائفة بقوله : «فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت : 130 هـ) ثم شيبه بن نصاع (ت : 130 هـ) ثم نافع ابن أبي نعيم (ت 169 هـ).

وكان بمكة عبد الله بن كثير (ت : 120 هـ) وحמיד بن قيس الأعرج (ت : 130 هـ) ومحمد ابن محيصن.

وكان بالكوفة يحيى بن وثاب (ت : 103 هـ) وعاصم بن أبي النجود (ت : 156 هـ) وسليمان الأعشى (ت : 148 هـ) ثم حمزة (ت : 156 هـ) ثم الكسائي (ت : 189 هـ)

وكان بالبصرة عبد الله بن اسحاق (ت : 117 هـ) وعيسى بن عمر

(23) وهو الصحيح، وقد حقق المسألة ابن الجزري في «النشر» ج : 1 ص : 47/36 وفي «منجد المقرئين» له أيضا ص : 57 وما بعدها تحت عنوان «الفصل الثاني في القراءات العشر متواترة...»

(24) قال محققه «لعله يقصد (المعيار العرب عن فتاوي افريقيا والاندلس والمغرب) للونشريسي — أو — (المعيار العرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب) — للوزاني — (انظر هامش : 2 من ص : 20 منه)

(25) المقدمة : 413

(ت : 149 هـ) وأبو عمر وابن العلاء (ت : 154 هـ) ثم عاصم الجحدري
(ت : 128 هـ) ثم يعقوب الحضرمي (ت : 205 هـ).

وكان بالشام عبد الله بن عامر (ت : 115 هـ) وعطية بن قيس الكلبي
(ت : 121 هـ) وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثم يحيى بن الحارث الذماري
(ت : 145 هـ) ثم شريح بن زيد الحضرمي (ت : 230 هـ)

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد
أمم عرفت طيقاتهم...» (26)

أما القراء الذين اشتهروا فهم عشرة :

سبعة اشتهروا لاختيار ابن مجاهد التأليف في قراءتهم وذلك في كتابه : «السبعة في
القراءات» وهم مع أشهر راويين من الرواة الذين اخذوا عن كل واحد منهم :

جدول بالقراء السبعة مع أشهر راويين لكل واحد منهم

القارئ	وفاته	راويته	وفاته
نافع بن عبد الرحمان المدني	169 هـ	1 - قالون : عيسى بن ميناء 2 - ورش : عثمان بن سعيد (27)	220 هـ 197
عبد الله بن كثير المكي	120 هـ	1 - قبل : محمد بن عبد الرحمان 2 - البزي : أحمد بن محمد	280 هـ 240 هـ
أبو عمر بن العلاء البصري	154 هـ	1 - الدوري : حفص بن عمر 2 - السوسي : صالح بن زياد	250 هـ 261 هـ
عبد الله عامر الشامي	118 هـ	1 - ابن ذكوان : عبد الله بن أحمد 2 - ابن عمار : هشام بن عمار	242 هـ 254 هـ

(26) «النشر...» 9/1

(27) هذه القراءة هي قراءة المغاربة، فهي عن ورش تلميذ نافع ونافع أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعين من التابعين، وهم قد أخذوا عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ.

عاصم بن أبي النجود الكوفي	127 هـ	1 - شعبه بن عياش 2 - حفص بن سليمان	194 هـ 190 هـ
حمزة بن حبيب الزيات الكوفي	156 هـ	1 - خلف بن هشام البزار 2 - خلاد بن خالد	229 هـ 220 هـ
علي بن حمزة الكسائي الكوفي	189 هـ	1 - الدوري : حفص بن عمر 2 - الليث بن خالد	250 هـ 240 هـ

والذي حدا بابن مجاهد إلى اختيار هؤلاء السبعة يبينه لنا ابن تيمية فيقول : «فإنه أي ابن مجاهد - أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام، إذ أن هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره، والحديث و الفقه من الأعمال الباطنة والظاهرة وسائر العلوم الدينية، فلما أراد ذلك جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة هذه الأمصار ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لا اعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبعة هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم» (28).

ولكن لما كان ابن مجاهد هذا (وهو أبو بكر محمد بن موسى بن العباس بن مجاهد اليتيمي المولود ببغداد سنة : 245 هـ المتوفى سنة 324 هـ) هو أول من اقتصر على أولئك السبعة القراء وكان حافظا مقدما في علم القراءات وكان كثير التلاميذ شديد الورع راغبا في الخير. فقد ظن بعض الناس أن المراد بالأحرف السبعة هي القراءات السبعة لأولئك القراء الذين اختارهم ابن مجاهد، وهو وهم نجد في (فتح الباري) ما ينقده بشدة، ومن ذلك قول أبي شامة فيه : «ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل» (29).

وقال ابن عمار : «لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لا ينبغي له وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته نقص على السبعة أو زاد ليزيل الشبهة» (30).

(28) مجموع فتاوي ابن تيمية 390/13.

(29) انظر : «فتح الباري» للحافظ ابن حجر 30/9 «تفسير الطبري» 65/1

(30) «فتح الباري» 30/9.

فلما جاء ابن الجزري (ت : 833) أراد أن يرفع ذلك الوهم عمليا من ذهان الناس — فاختار ثلاثة من القراء آخرين وأضافهم إلى أولئك السبعة وتحدث عن قراءاتهم جميعا في كتابه : «النشر في القراءات العشر» وقد نص هو نفسه على هذا الدافع الذي حدا به إلى تأليف الكتاب فقال : «... وإنما أطلنا في هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عند هؤلاء السبعة، وأن الأحرف السبعة، التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في «الشاطبية» و«التيسير»⁽³¹⁾.

أما القراء الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري إضافة إلى السبعة فهم مع أشهر روايين من الرواة الذين أخذوا من كل واحد منهم :

جدول بالقراء الثلاثة المكملين للعشرة مع أشهر زاويين لكل منهم.

القارئ	وفاته	راويته	وفاته
1 — أبو جعفر يزيد بن القعقاع الخزومي المدني	130 هـ	1 — عيسى بن وردان 2 — سليمان بن حجاز	160 هـ 170 هـ
2 — يعقوب بن اسحاق الحضرمي البصري	205 هـ	1 — رويس محمد بن المتوكل 2 — روح عبد المومن الهذلي	238 هـ 235 هـ
3 — خلف بن هشام البزاز البغدادي	229	1 — اسحاق بن ابراهيم الوراق 2 — ادريس بن عبد الكريم الحداد	286 هـ 292 هـ

ضابط صحة القراءة :

وبما سبق يتبين لنا أن القراءات الصحيحة الثابتة كثيرة، وليست محصورة في

(31) «النشر...36/1».

القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد، ولا في العشر الذين تحدث عن قراءاتهم ابن الجزري... بل ربما كان كثير مما يروى عن غير هؤلاء أصح من كثير مما فيها... ولذلك فقد اتفق العلماء على ضابط ذي ثلاثة أركان وقالوا : إنه متى توفر هذا الضابط بجميع أركانه في القراءة وجب قبولها، ولو كانت عن غير أولئك القراء العشرة المشهورين، ومتى لم يتوفر أحد تلك الأركان في القراءات وجب التوقف فيها ولو كانت عن أحد هؤلاء العشرة (32)

وفي ذلك يقول أبو شامة في (المرشد الوجيز) «ينبغي ألا يغتر بكل قراءة تعزى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا على من تنسب إليه، فإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركز النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم...» (33).

أما الضابط الذي اتفق عليه العلماء للحكم بصحة القراءة، فقد عبر ابن الجزري عنه وعما ينتج عن فقدان أحد أركانه في القراءة فقال : «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني ومكي والمهدوي وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافا» (34).

ولقد شرح ابن الجزري بنفسه تلك الشروط فقال فيما نقله عنه السيوطي «فقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد به وجهها من وجوه النحو سواء كان أفصح أو فصيحاً مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله وإذا كانت القراءة مما ذاع وشاع

(32) انظر «النشر» 36/1.

(33) عن «الاتقان» ج : 1 ص : 100/99.

(34) عن «الاتقان» ج : 1 ص : 99.

وتلقاها الأئمة بالاسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، ولم قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم كاسكان (بارئكم) (35) و (يامركم) وخفض (والأرحام) (36) ونصب (ليجزى قوما) (37) والفصل بين المضافين في (قتل أولادهم شركاؤهم) (38) وغير ذلك.

قال الداني : (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الإفشاء في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل). قال البيهقي : (أراد أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة أو أظهر فيها) ثم قال ابن الجزري :

«ونعني بموافقة أحد المصاحف» ما كان ثابتا في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر : ﴿قالوا اتخذ الله ولدا﴾ — البقرة : 116 — بغير واو ﴿وبالزبر وبالكتاب﴾ (39) بإثبات الباء فيها — فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي وكقراءة ابن كثير : ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ في آخر براءة : 100 — بزيادة «من» فإنه ثابت في المصحف المكي ونحو ذلك. فإن لم يكن في شيء من المصاحف العثمانية فساد لمخالفتها الرسم المجمع عليه.

«وقوننا» : «ولو احتمالا» نعني به ما وافقه ولو تقديرا كـ ﴿ملك يوم الدين﴾ الفاتحة — فإنه كتب في الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقا، وقراءة الألف توافقه تقديرا، لحذفها في الخط اختصارا... وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقا (40) نحو «تعلمون» بالثاء والياء و «يغفر لكم» بالياء والنون — ونحو ذلك مما يدل تجرده على النقط والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم... على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفوضة، ولذا لم يعدلوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء (تسألني) في الكهف وواو (وأكون من الصالحين)... ونحوه من

(35) أي من قوله تعالى : «انكم ظلمتم انفسكم باخذكم العجل فوبوا إلى بارئكم» البقرة : 54

(36) لعله من قوله تعالى : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» النساء : 1..

(37) لعله من قوله تعالى : «قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليجزي قوما بما كانوا يكسبون» الجاثية : 14

(38) من قوله تعالى : «وكذلك نزن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم» الانعام : 137

(39) من قوله تعالى «جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير» آل عمران : 184

(40) لم تكن المصاحف في بداية الأمر معجمة ولا مشكولة ليقى الخط محتملا لسائر القراءات الممكنة...

مخالفة الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك مغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه (مع) (41) صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها... حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته (42).

واذن فهذا الضابط ذو الأركان الثلاثة يدل بمنطوقه كما يقول الشيخ الزرقاني — على أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها؛ بل لقد حكموا بكفر من جردها (43) سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

ويدل هذا الضابط بمفهومه على أن كل قراءة لم تتوفر فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بعدم قبولها وبعدم كفر من يجردها، سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقاما وأعظم شأنًا. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف كما صرح به الداني ومكي والمهدوي وأبو شامة... وناهيك بهؤلاء الأربعة انهم أئمة في قراءة القرآن وعلوم القرآن (44)

وليس في الاكتفاء بتلك الأركان الثلاثة لقبول القراءة أي تنازل عن شرط التواتر لتحقيق القرآنية، وذلك لأن تلك الأركان الثلاثة مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، إذ ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأئمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة. فإن صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة، ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية العلم القاطع وإن كانت آحاداً؛ لما هو مقرر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة توجب ذلك.

فكأن التواتر كان يطلب تحصيله قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه، فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب (45) ومن ثم فقد حكموا بقبول القراءة المتوفرة على

(41) كلمة (مع) ساقطة من الأصل.

(42) عن «الاتقان» ج : 1 ص : 101/100

(43) سيأتي توجيه ذلك قريبا.

(44) مناهل العرفان ج : 1 ص 416.

(45) نفسه ص : 421/420.

الأركان الثلاثة، وبكفر من يجحدها، إذ توفرها أمانة التواتر والعلم من الدين بالضرورة. على أن ركن صحة الاسناد المذكور لا يراد بالصحة فيه مطلق صحة بل المراد صحة ممتازة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقي الأمة لها بالقبول حتى يكون هذا الركن بقرينة الركنين الآخرين في قوة التواتر الذي لا بد منه في تحقق القرآنية (46)

حكمة تعدد الأحرف ثم القراءات القرآنية :

أما الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف وبالتالي في تعدد القراءات القرآنية فتجلى لنا في النقاط التالية :

1 — التيسير على الأمة الإسلامية عموماً والأمة العربية خصوصاً : فالأمة العربية التي شوفت بالقرآن الكريم كانت قبائل كثيرة، تختلف في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في الدلالة على بعض المعاني... وإن جمعتها العروبة ووجد بينها اللسان العربي العام؛ والأمة الإسلامية عموماً فيها الرجل والمرأة والشاب والشيخ والطفل...

فلو كلف الجميع بوجه واحد في أداء القرآن لشق ذلك عليهم، وهذا ما نفهمه من روايات نزول القرآن على سبعة أحرف التالية.

— جاء في رواية مسلم عن أبي بن كعب قول النبي ﷺ : (... أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت عليه : أن هون على أمتي، فرد إلي الثانية : إقرأه على حرفين فرددت إليه أن هون على أمتي، فرد إلي الثالثة : أقرأ على سبعة أحرف، ولك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فلت : اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم

— روي مسلم عن أبي بن كعب أيضاً : أن النبي ﷺ كان عند أضواء لبني غفار قال فأتاه جبريل عليه السلام قال : إن الله يأمرك أن تقرء أمتك القرآن على حرف قال : أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرء أمتك القرآن على حرفين، فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرء أمتك القرآن على ثلاثة أحرف فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق

(46) انظر بعض المؤلفات في القراءات في «أوعية النشر» ابن الجزري ص : 34 وما بعدها — وفي «كشف الظنون...» لحاجي خليفة

ذلك، ثم جاءت الرابعة فقال : إن الله يأمرك ان تقرء أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأبما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا» (47)

— وروى الترمذي عن أبي بن كعب أيضا : «لقي رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام عند أحجار المروة فقال رسول الله ﷺ لجبريل : إنني بعثت إلى أمة أميين فيهم الشيخ الفاني، والعجوز الكبير، والغلام، قال : فمرهم أن يقرأوا القرآن على سبعة أحرف» قال الترمذي : حسن صحيح — وفي لفظ «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ» وفي لفظ حذيفة : «فقلت : يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابا قط قال : «ان القرآن أنزل على سبعة أحرف»

2 — جمع الأمة الاسلامية على لسان واحد يوحد بينها هو لسان قریش الذي نزل به القرآن، والذي انتظم مختارات السنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة كثيرا في مواسم الحج والعمرة واسواق العرب المشهورة... فكان القرشيون يختارون من لهجاتهم ما شاعوا ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة... وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لهجات القبائل العربية على نمط سياسة القرشيين، ومن هنا صح أن يقال : إنه أنزل بلغة قریش، لأن لهجات العرب جمعاء تتمثل في لغة القرشيين بهذا المعنى؛ وكانت هذه حكمة إلهية بالغة إذ أن وحدة اللسان من أهم العوامل في وحدة الأمة، خصوصا في أول عهدها بالتوثب والنهضة.

3 — الدلالة على أن القرآن كلام الله تعالى، وعلى صدق رسول الله ﷺ في نسبته إليه سبحانه... وذلك من ناحيتين :

الأولى : أن تلك الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد في المعاني... بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضا ويبين بعضه لبعضاً... بهدف قيادة الانسان إلى الحقيقة في العقيدة والعبادة والشرعة...

والثانية : أن تلك الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تهافت أسلوب القرآن وتخاذله بل هو دائما على نمط واحد من علو الأسلوب وبلاغة التعبير في كل

(47) انظر صحيح مسلم : 203/2.

القراءات المتواترة... ومعنى هذا أن القرآن يعجز إذا قريء بأية قراءة منها، فتتعدد نواحي إعجازه بتعدد تلك الوجوه أو الحروف...

4 — أن يقوم تنوع القراءات مقام تعدد الآيات فيستفيد المفسر من ذلك فوائد كثيرة جليلة، ومنها :

أ — توضيح الحكم بزيادة التفصيل والبيان كما في قوله تعالى في كفارة اليمين : ﴿لَا يَوَازِيكُمْ اللَّهُ بِالْغُرِّ الْمَغْرُورَةِ وَلَكِنْ يَوَازِيكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ، كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ المائدة : 89.

فقد جاء في قراءة أخرى لنفس الآية : ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْمِنَةٍ﴾ بزيادة كلمة (مومنة) فتبين بها اشتراط الايمان في الرقبة المطلوب تحريرها في كفارة اليمين.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : في حكم غشيان النساء أثناء العادة الشهرية ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ، قُلْ : هُوَ أَذَى، فَاعْتَزَلُوا النَّسَاءَ فِي الْحَيْضِ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ البقرة : 222

فقد قرئت كلمة (يطهرن) بالتخفيف والتشديد، وقراءة التخفيف تدل على أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر — وذلك بانقطاع دم الحيض عنها — وقراءة التشديد تدل على أنه لا يقربها زوجها إلا إذا بالغت في الطهر — وذلك بالاغتسال — وذلك لأن الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى، فلا بد من الطهرين معا لجواز قربانها.

ب — الدلالة على حكمين شرعيين في حالين مختلفين كما في قوله تعالى : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ — المائدة : 6 فقد قريء بنصب لفظ (أرجل) عطفا على الوجه واليدين — فيغسل الجميع، كما قرئت بجر (أرجل) عطفا على الرؤوس — فتمسح الرجلان كالرؤوس، وقد بين رسول الله ﷺ أن المسح للأرجل يكون للابس الخف، وإن الغسل لهما يجب على غير لابس الخف...

ج — دفع توهم ما ليس مرادا كما في قوله تعالى : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ الجمعة : 9.

فقد قرئت الآية هكذا كما قرئت : ﴿فامضوا إلى ذكر الله...﴾ فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوب السرعة في الذهاب إلى صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم، لأن المضي ليس من مدلوله — لغة — السرعة في المشي،، فيكون المطلوب هو التبكير بالذهاب إلى المسجد لصلاة الجمعة.

د — ترجيح عقيدة مختلف فيها بين الناس : نحو قوله تعالى — في وصف الجنة وأهلها : ﴿وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا﴾ الانسان : 20 — حيث جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام من لفظ (وملكا كبيرا) وجاء في قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام من هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار ﴿لمن الملك اليوم، لله الواحد القهار﴾ غافر : 16. فرجح بذلك مذهب أهل السنة في رؤية الله في الآخرة على مذهب المعتزلة النافين لها مطلقا.

5 — إن تعدد القراءات حمل النحويين على توجيه كل واحدة منها فأغنى هذا توجيه الدراسات العربية بصفة عامة والدراسات النحوية بصفة خاصة قال الزركشي : «وقد اعتنى بتوجيه القراءات الأئمة وأفردوا فيها كتباً منها كتاب «الحجة» لأبي علي الفارسي، وكتاب «الكشف» لمكي وكتاب «المحتسب» في توجيه القراءات الشواذ لابن جني (48)».

المبحث الرابع : نقض ادعاء استحداث القراءات القرآنية.

ومع نشوء القراءات القرآنية على الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، وتدوين تلك الأحرف في مجموع المصاحف العثمانية، ونقل القراء لها عبر الأجيال المتتالية لما لها من فوائد جلية... فإن من المستشرقين المغرضين من يريد الطعن والتشكيك في توثيق القرآن الكريم عن طريق الادعاء بأن القراءات التي تؤدي بها الألفاظ القرآنية إنما أحدثت بعد عصر المبعث والرسالة...

وقد تولى كبير هذا الادعاء بالشرح والتحليل والتدليل الاستاذ (جولد زهير) في كتابه : (المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن) ولذلك فإنني اعتمد عليه في تصوير هذا الادعاء، ثم أناقشه فيما يدعيه بما أستطيع من حجة وبرهان...

تصوير «جولد زهير» لإحداث القراءات القرآنية :

فجولد زهير يرى أن القراءات القرآنية مستحدثة بعد وفاة النبي ﷺ استحدثها

(48) انظر : «البرهان» 339/1 و «الاتقان» 108/1 و «مناهل العرفان» 138/1 — 142

المسلمون بدافع من تنزيه الذات الإلهية والرسول ﷺ مما قد توهمه القراءة الأصلية الوحيدة التي يجب أن ينزل عليها القرآن في — نظره — وهو في هذا يقول :

«وأحب هنا أن أهتم ببعض القراءات لما فيها من طابع خاص ذي مبادئ جوهرية فبعض هذه الاختلافات ترجع أسبابها إلى الخوف من أن تنسب إلى الله ورسوله عبارات قد يلاحظ فيها بعض أصحاب وجوه النظر الخاصة ما يمس الذات الإلهية والرسول أو مما يرى أنه غير لائق بالمقام، ومن هنا تغيرت القراءات من هذه الناحية بسبب هذه الأفكار التنزيهية...» (49)

ويسوق الأستاذ جولد زهير على مدعاه في إحداث القراءات القرآنية عدة أمثلة منها :

1 — قوله تعالى : ﴿إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا﴾ الفتح : 8 / قرأ بعضهم «وتعزروه» — بالزاي من العزة والتشريف — بسبب ما قد توهمه القراءة الأولى من أن الله ينتظر مساعدة من الإنسان، إذ مادة «عزز» تعبير حاد يقوم على أساس في المساعدة المادية، أما مادة «عزز» فتعبر يقوم على أساس أخلاقي تهذيبي (50).

2 — قوله تعالى : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط﴾ آل عمران : 18 — قرأ بعضهم «شهداء الله» وذلك تنزيها لله عن أن يكون على قدم المساواة مع الملائكة وأولي العلم ... في الشهادة؛ وهكذا تكون القراءة الثانية : ﴿... الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار شهداء الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط...﴾.

3 — قوله تعالى : ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم، فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾ العنكبوت 3/1. قرأ علي والزعري (فليعلمن) من الاعلام، بمعنى فليعرفن الله الناس أخلاق هؤلاء وهؤلاء، أو بمعنى فليسمنهم بعلامة يعفون بها، وذلك فرارا مما قد توهمه القراءة الأصلية — في نظره — من أن الله تعالى لا يعلم صدق الصادقين وكذب الكاذبين إلا بعد الفتنة (51).

(49) «المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن» جولد زهير ص 20/19

(50) نفسه : ص : 6

(51) نفسه ص : 19.

ولما كان الدافع إلى إحداث مثل هذه القراءات نبيلاً فإن المسلمين في نظره — قد تساهلوا فيها، وقبلوها جميعاً... وفي هذا يقول : «وقد تسامح المسلمون في هذه القراءات، واعترفوا بها جميعاً على قدم المساواة بالرغم مما قد يفرض من أن الله تعالى قد أوحى بكلامه كلمة كلمة وحرفاً حرفاً، وأن مثله من الكلام المحفوظ في اللوح والذي تنزل به الملك على الرسول المختار يجب أن يكون على شكل واحد وبلفظ واحد» (52) وإذن فهناك أربع قضايا يدعيها «جولد زهير» كلها تتعلق بإحداث القراءات وهي :

- 1 — أن القراءات مستحدثة بعد النبي ﷺ.
- 2 — أن المسلمين قد تساهلوا في قبول تلك القراءات لما لاحظوه من أن الدافع إليها دافع نبيل ومقصد لائق...
- 3 — أن الدافع إلى إحداث تلك القراءات هو ما قد توهمه القراءة الأصلية من عدم تنزيه للذات الإلهية أو انتقاص من قدر الرسول ﷺ... ونحو ذلك مما لا يليق.
- 4 — أن القرآن لا يعقل أن ينزل إلا على وجه واحد وبلفظ واحد... أما النتيجة التي يريد الوصول إليها فهي أن القرآن كان عرضة للتبديل والتغيير... وأن حفظه المضمون من قبل الله تعالى بقوله : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وأنا له لحافظون﴾ الحجر : 9 ما هي إلا دعوى لم يبرهن الزمان على صدقها (1) مناقشة «جولد زهير» في ادعاء أحداث القراءات القرآنية : ونحن في سبيل إبطال تلك النتيجة يجب أن نبطل ما بنيت عليه من قضايا، وهذا ما نقوم به في المناقشة التالية :

- 1 — أما دعوى أن القراءات مستحدثة بعد النبي ﷺ فيردها ما قدمناه من أحاديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف وأنها كلها متلقة من النبي ﷺ بواسطة الصحابة رضي الله عنهم ثم تلقاها عنهم من بعدهم... إلى أن ظهر القراء المشهورون فضبطوها بالسند الصحيح بالاضافة إلى التواتر.
- 2 — وأما دعوى أن المسلمين تساهلوا في قبول القراءات فيردها ما قدمناه من أن القراءات السبع كلها متواترة عن النبي ﷺ، وأن ما عداها من القراءات المعترف

(52) نفسه ص : 2/1.

بصحتها لم تعتبر كذلك إلا بعد أن صح سندها بصحة خاصة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقي الأمة لها بالقبول مع موافقتها لرسم المصحف العثماني المجمع عليه... وموافقة قواعد اللغة العربية... يجعل كل ذلك في قوة التواتر الذي لا بد منه لتحقيق قرآنية القراءة — كما تقدم.

3 — وأما دعوى أن في بعض القراءات — وهي القراءات الأصلية في زعم الأستاذ ما يوهم ما لا يليق بالذات الإلهية أو الرسول ﷺ أو غير ذلك... فيحتاج ردها إلى مناقشة الأمثلة التي بني عليها دعواه.

— ولذلك فإننا نقول على الآية الأولى : إن معنى (تعزروه) في قوله تعالى : ﴿إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا﴾ الفتح : 9 — تنصروا دين الله وتدافعوا عما جاء به رسوله ﷺ، وهو نفس المعنى الذي تدل عليه (تعزروه) فيما يقول الأستاذ إنه قراءة ثانية — وهو معنى نصر الله الذي تردد في كثير من الآيات القرآنية كقوله تعالى : ﴿ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز﴾ الحج : 40 وكقوله تعالى ﴿يأيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ محمد : 7. وكقوله سبحانه : ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون﴾ — الحشر : 8.

وأما ما يذكره الأستاذ من التفرقة بين (عزز) و (عزز) و (نصر) من أن بعضها يقوم على أساس أخلاقي تهذيبي، وبعضها الآخر يقوم على أساس من المساعدة المادية... — فهو مجرد دعوى تحتاج إلى دليل من فقه اللغة... ولئن ثبت ذلك فإن باب المجاز في اللغة العربية باب واسع، بحيث تكون إحدى القراءتين تفسيراً للقراءة الأخرى وضبطاً للمقصود منها، بالاضافة إلى قرينة التنزيه الذي هو مبدأ عام يصرف به كل ما أوهم التشبيه والنقص في الذات العلية عن ظاهره

ونقول عن الآية الثانية : إن (الواو) العاطفة في اللغة العربية تدل على مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، ولادلالة فيها على ترتيب ولا على مساواة أحدهما الآخر، ولا على تفضيله عليه... ومن ثم فإن كل عارف بمبادئ اللغة العربية لا يمكن أن يتوهم انطلاقا من قوله تعالى : ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط﴾ آل عمران : 18 — أن الله مساو للملائكة وأولى العلم !! لا

لشيء إلا لعطفهم عليه ب (الواو) فكيف بالصحابة وهم أهل اللغة العربية وأربابها !!
 فكل ما تدل عليه الآية هو أن الله والملائكة وأولو العلم يشهدون بوحداية الله،
 أما مساواة الله لهما فلا دلالة للآية عليه بحال. وقد أجمل ما قاله المفسرون في تفسير
 الآية صاحب «تفسير المنار» فقال : «صرح كثير من المفسرين بأن شهادة الله هنا
 من باب الاستعارة، لأن نصبه من الدلائل في الآفاق وفي الأنفس على توحيده، وما
 أوحاه إلى أنبيائه في ذلك... يشبه شهادة الشاهد بالشيء في إظهاره وإثباته :
 وكذلك شهادة الملائكة عبارة عن إقرارهم بذلك كما قال البيضاوي وزاد أبو السعود :
 وإيمانهم به، وجعلها من باب عموم المجاز وشهادة أولي العلم عبارة عن إيمانهم به،
 واحتجاجهم عليه.

وقال بعضهم : إن الشهادة من كل بمعنى واحد، لأنها إما عبارة عن الإخبار
 المقرون بالعلم، وإما عبارة عن الاظهار والبيان، وكل ذلك حاصل من الله والملائكة
 وأولي العلم، فالله أخبر بتوحيده الملائكة ورسله عن علم، وبينه لهم أتم البيان؛
 والملائكة أخبروا الرسل وبينوا لهم، وأولو العلم أخبروا بذلك وبينوه عالمين به ولا يزالون
 كذلك...» (53)

فها نحن نرى أنه لم يخطر ببال أحد من المفسرين — بناء على القراءة الأولى — أن
 الله تعالى ساوى الملائكة وأولي العلم فلا معنى للقول بأن سبب القراءة الثانية :
 (شهداء الله) هو ما توهمه القراءة الأولى (شهد الله) من مساواة، مادام توهم تلك
 المساواة غير وارد أصلا لكل من له تذوق لأسلوب اللغة العربية وأدنى إدراك لمعاني
 ألفاظها...

— وعن الآية الثالثة : ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون،
 ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾ العنكبوت
 3/1. فنقول : لعل الذي دفع الاستاذ إلى ما ذكره من تمحل هو ما توهمه من أن
 المسلمين قد يفهمون من القراءة : (فليعلمن) — من العلم — ان الله تعالى لا يعلم
 صدق الصادقين وكذب الكاذبين إلا بعد الفتنة، وأنه تعالى لم يكن عالما بذلك منذ
 الأزل... ولذلك عدلوا عن هذه القراءة إلى فراءة (فليعلمن) من الاعلام.
 وفي هذا غفلة عما يعتقده المسلمون من أن الله تعالى يعلم الأشياء قبل وجودها

على الحالة التي ستوجد عليها منذ الأزل، كما يعلمها عند وجودها — تماماً — لأن علمه تعالى كامل مطلق قديم... متى تعلق بشيء فإنه ينكشف له تعالى من جميع النواحي... نعم يتغير تعلق عمله تعالى بالشيء المعلوم، لأن التعلق به قبل وجوده غير التعلق به بعد وجوده وحال وجوده؛ والتعلق أمر اعتباري ليس صفة قائمة بذاته تعالى، فلا يضر تغيره (54).

فلا يمكن أن يخفى على الصحابة رضي الله عنهم أن فتنة الله لمن يشاء من عباده يراد منها أن يظهر للناس في الخارج ما اشتمل عليه علمه في الأزل... فكيف يعقل أنهم عدلوا عن قراءة : (فليعلمن) — من العلم — إلى قراءة : (فليعلمن) — من الاعلام لمجرد وهم قام بذهن الاستاذ ؟!

4 — وأما دعوى أن القرآن لا يعقل أن ينزل إلا على وجه واحد بلفظ واحد ففيها غفلة أو تغافل عن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن والتي كانت هي منطلق القراءات، وغفلة من سائر وجوه حكمة نزول القرآن عليها... كما سبق لنا أن شرحنا كل ذلك...

وإذن فليس في كل ما ذكره الأستاذ «جولد زهير» ما يوهم ما لا يليق بالذات الالهية أو مكانة الرسول ﷺ... إلا بالنسبة للذين لا يفهمون دلالات مفردات اللغة العربية واساليبها، أولاً يستوعبون نصوص الوحي متضافرة متكاملة فيما بينها، أولاً يستطيعون إرجاع المتشابه من النصوص إلى المحكم منها... ففي أي صنف من هؤلاء يريد الاستاذ أن ينزل الصحابة أو من أتى بعدهم الذين أحدثوا القراءات — في نظره — حتى يشعر الممتازون منهم بما عسى أن يتوهمه الآخرون فيستحدثوا لهم قراءات تدفع عنهم ما قد يتوهمون...!!؟

إني لا أجد مثلاً للاستاذ تلکم الدعوى العريضة العارية عن أي برهان أو شبه حجة إلا مثل تلك التي «رمتني بدائها وانسلت»!! وصدق الله العظيم القائل في محكم التنزيل ﴿... يريدون ليطفوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾. الصف : 8.